قانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٨٩

بربط موازنة هيئة القطاع العام للتنمية الزراعية للسنة المالية ٨٩/١٩٩٠

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات هيئة القطاع العام للتنمية الزراعية للسنة المالية ٨٩/١٩٨٠ بمبلغ ٢١٤١٨٠٠٠ جنيه (فقط وقدره واحد وعشرون مليونا وأربعمائة وثمانية عشر ألف جنيه) وذلك وفقا لما يلى :

أولا ـ الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٨٩/١٩٩٠ بمبلغ ١٩٨٥٨٠٠٠ جنيه (فقط وقدره تسعة عشر مليونا وثمانمائة وثمانية وخمسون ألف جنيه) موزعة على البابين الآتيين :

(ا) الباب الأول ـ الأجور ٥٥٠٠٠٠ جنيه .

(ب) الباب الثانى ـ النفقات الجارية والتحويلات الجارية ١٩٣٠٨٠٠٠ جنيه منه مبلغ ١٧٠٧٥٠٠٠ جنيه فائض الحكومة .

ثانيا ـ الاستخدامات الراسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٨٩/١٩٩٠ بمبلغ ١٥٦٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليون وخمسمائة وستون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(ا) الباب الثالث ـ الاستخدامات الاستثمارية ١٥٠٠٠٠٠ جنيه .

(ب) الباب الرابع ـ التحويلات الرأسمالية ٦٠٠٠٠ جنيه .

ثالثا ـ الايرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ٨٩/١٩٩٠ بمبلغ ١٩٨٥٨٠٠٠ جنيه (فقط وقدره تسعة عشر مليونا وثمانمائة وثمانية وخمسون ألف جنيه) بالباب الثانى إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعا ـ الايرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٨٩/١٩٩٠ بمبلغ ١٥٦٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليون وخمسمائة وستون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

الباب الثالث : إيرادات رأسمالية متنوعة ٦٠٠٠٠ جنيه .

الباب الرابع : القروض والتسهيلات الإئتمانية ١٥٠٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الثانية)

يجوز بموافقة وزارة المالية زيادة الاستخدامات الجارية والتحويلات الرأسمالية مقابل زيادة حقيقية مماثلة فى الإيرادات ، ويتم تعديل الموازنات تبعا لذلك ودون التأثير على فائض الحكومة وترتيب أية أعباء على الموازنة العامة للدولة .

(المادة الثالثة)

لا يجوز استخدام الوفورات فى اعتمادى رسم الدمغة النسبى وفوائد بنك الاستثمار القومى فى غير الأغراض المخصصة لها .

(المادة الرابعة)

الأنشطة التى تباشرها الهيئة بموجب قرار إنشائها وكانت تحمل تكاليفها من الشركات ، يجوز بموافقة مجلس الإدارة بالهيئة واعتماد الوزير المختص الاستمرار فى تحصيل تكاليف تلك الخدمات مقابل زيادة استخداماتها الجارية بذات القدر وذلك بعد موافقة وزارة المالية .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٨٩ ويبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٥ ذى القعدة سنة ١٤٠٩ (٢٩ يونية سنة ١٩٨٩) .

حسنى مبارك

الموازنة الجارية والرأسمالية لهيئة القطاع العام
للتنمية الزراعية للسنة المالية ٨٩/١٩٩٠

(القيمة بالجنيه)

الاستخدامات	مشروع ١٩٩٠/٨٩	ربط ١٩٨٩/٨٨	الإيرادات	مشروع ١٩٩٠/٨٩	ربط ١٩٨٩/٨٨
	جنيه	جنيه		جنيه	جنيه
(أ) الاستخدامات الجارية :			(أ) الإيرادات الجارية :		
باب (١) الأجور	٥٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	باب (٢) الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	١٩٨٥٨٠٠٠	٤٥٨٦٠٠٠
باب (٢) النفقات الجارية والتحويلات الجارية	١٩٣٠٨٠٠٠	٤٠٨٦٠٠٠			
جملة (أ) الاستخدامات الجارية ...	١٩٨٥٨٠٠٠	٤٥٨٦٠٠٠	جملة (أ) الإيرادات الجارية	١٩٨٥٨٠٠٠	٤٥٨٦٠٠٠
(ب) الاستخدامات الرأسمالية :			(ب) الإيرادات الرأسمالية :		
باب (٣) استخدامات استثمارية ...	١٥٠٠٠٠٠	—	باب ٣ — إيرادات رأسمالية متنوعة	٦٠٠٠٠	١٣٠٠٠
باب (٤) التحويلات الرأسمالية ...	٦٠٠٠٠	١٣٠٠٠	باب (٤) القروض والتسهيلات الائتمانية	١٥٠٠٠٠٠	—
جملة (ب) الاستخدامات الرأسمالية ...	١٥٦٠٠٠٠	١٣٠٠٠	جملة (ب) الإيرادات الرأسمالية ...	١٥٦٠٠٠٠	١٣٠٠٠
إجمالى الاستخدامات	٢١٤١٨٠٠٠	٤٥٩٩٠٠٠	إجمالى الإيرادات	٢١٤١٨٠٠٠	٤٥٩٩٠٠٠